

الاتصالات تصدر تراخيص جديدة لمقدمي خدمات الإنترنت والبيانات

بتوفير إمكان التبادل والتلاقي بين القطاعات. وينبئ إصدار الهيئة المنظمة تراخيص جديدة فور انتهاء مدة التراخيص القديمة، بمرحلة جديدة للانتقال بمقدمي الخدمات من النظام القانوني القديم - حيث كانت التراخيص تصدر تحت إدارة وزارة الاتصالات - إلى نظام نص عليه قانون الاتصالات، وأناط بالهيئة المنظمة مسؤولية كل مسائل الترخيص المرتبطة بمقدمي الخدمات المذكورين. ويُعتبر إصدار أول مجموعة تراخيص من جانب الهيئة مجرد خطوة صغيرة نحو التحرير الأوسع نطاقاً لسوق الاتصالات في لبنان. إذ تخطط حالياً لتقديم نظام ترخيص جديد، وسوف تطلق إطاراً تنظيمياً رئيسياً لخدمات "الحزمة العريضة" broadband في وقت لاحق من هذه السنة. وتتوقع الهيئة المنظمة أن يشارك مقدمو خدمات الإنترنت والبيانات في تلك العملية، والانتقال إلى نظام الحزمة العريضة الجديد. ذلك أن الرخص الحالية قصيرة الأمد وموقته وتبقى صالحة حتى يحين موعد إصدار تراخيص الحزمة العريضة.

إتخذت الهيئة المنظمة للاتصالات امس الخطوة الأولى على طريق تحرير قطاع الاتصالات عبر إصدارها أول مجموعة تراخيص منذ تأسيسها قبل عام. فبموجب قانون الاتصالات، انتهت مدة كل التراخيص الموجودة في 4 نيسان الجاري. ولذلك، أصدرت الهيئة امس، تراخيص جديدة لمقدمي خدمات الإنترنت ISPs والبيانات DSPs في لبنان. ووفق بيان للهيئة، فإن كل التراخيص الصادرة تخضع للشروط ذاتها. وقد ميّزت الهيئة بين رخصة مقدمي خدمات الإنترنت ورخصة مقدمي خدمات البيانات من حيث خضوع الأخيرين إلى بنود إضافية تتعلق بضمان حقهم في استخدام طيف الترددات اللاسلكية، ومنها على سبيل المثال بند التزام تقاسم حصة من الواردات لمصلحة الدولة اللبنانية، وبند الرسوم المتوجبة على الترددات. وتسمح التراخيص الجديدة لكل من مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات البيانات بدخول أسواق الطرف الآخر، مما يعزز، تالياً، إمكان المنافسة في هذه الأسواق، ويتيح لها أن تبدأ